

Distr.: General
15 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف

جلسة استثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الستين

لترع ملكية لاجئي فلسطين

محضر موجز للجزء الأول* للجلسة ٣٠٩

المعقودة في المقر، نيويورك، الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد باجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

بيان الرئيس

بيان فلسطين

بيان مدير مكتب اتصال الأونروا في نيويورك

بيان الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة

* المحضر الموجز للجزء الثاني من الجلسة التي ستعقد بعض الظهر يرد في الوثيقة A/AC.183/SR.309
(Resumption 1).

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبينها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

بيان الرئيس

٢ - الرئيس: أعلن أن الجلسة مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

٣ - قال إن ٦٠ سنة قد مرت على الأعمال القتالية العربية - الإسرائيلية لعام ١٩٤٨ التي أدت إلى فرار حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ من لاجئي فلسطين، ومن ثم فقدانهم وطنهم وأموالهم وهويتهم. وجعلت نتيجة الحرب الفلسطينيين يشعرون بأسى عميق فأشاروا إلى هذه الحرب بكلمة النكبة، وهي كلمة تعني مأساة نزع ملكية الشعب الفلسطيني بأكمله، لا نزع ملكية اللاجئين فحسب.

٤ - وأضاف أن الأمم المتحدة تعاملت مع الصراع على فلسطين منذ عام ١٩٤٧. وتظل قضية لاجئي فلسطين جانبا رئيسيا في الصراع، الذي يجب حله من أجل ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما هي مكرسة في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٤). وإن الجمعية العامة في الفقرة ١١ من قرارها ١٩٤ (د - ٣) قررت "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعرض عن ذلك فقدان أو الأضرار من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

٥ - ويشكل لاجئو فلسطين الأصليون وأحفادهم الذين يقدر عددهم بأكثر من ٧ ملايين لاجئ، أقدم لاجئين في

العالم وأكثرهم عددا. وما زال حوالي ثلث هؤلاء اللاجئين يعيشون في مخيمات في الأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. والظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين سيئة بصفة خاصة في الأرض المحتلة: فقد تعرض اللاجئون الذين يعيشون في الضفة الغربية لهدم منازلهم ومصادرة أراضيهم، التي تم تخصيصها للاستخدام الحصري للمستوطنين الإسرائيليين. وأصبح يتعذر على الفلسطينيين الوصول إلى حوالي ٣٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية التي كان يعتزم في وقت ما أن تشكل جزءا من الدولة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرقل نقاط التفتيش العديدة حرية حركتهم، ناهيك عما لها من تأثير سلبي على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويستمر أيضا النشاط الاستيطاني وبناء الجدار الفاصل، انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤.

٦ - ونتيجة لعزلة قطاع غزة، فإن الحالة الإنسانية لسكانها، وثلثهم من اللاجئين، ازدادت سوءا ازديادا كبيرا. وإغلاق المعابر وغيره من التدابير الإسرائيلية هو بمثابة عقاب جماعي، كما أنه يعيق حصول السكان على سلع أساسية مثل الغذاء، والوقود، والمعدات الطبية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة. وقد اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشكل مؤقت تعليق عملياتها بسبب النقص في الوقود، وهي تقدم في الوقت الراهن كميات مخفضة جدا من البضائع إلى سكان غزة، علما بأن ما لا يقل عن ٨٠ في المائة منهم يعتمدون بشكل كامل على المعونة الغذائية والمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل عدد كبير من المدنيين بسبب الغارات الإسرائيلية المستمرة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن رفاه اللاجئين في الأراضي التي لا تزال تحتلها.

انتظارها يجب أن تركز على الحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين، فعددهم وحده جعلهم يشكلون وجودا كبيرا في المنطقة. ويقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أخلاقيا وقانونيا مسؤولية إيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

بيان فلسطين

١١ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): قال، في معرض إشارته إلى أن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للنكبة الفلسطينية يصادف الاحتفال الدولي باليوم العالمي للاجئين، إنه يأمل أنه سيتم التوصل إلى حل عادل لحنة جميع اللاجئين. وقال وهو يدلي ببيان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية إن الشعب الفلسطيني يواصل كفاحه من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحق في العودة. وعلى الرغم من مرور عقود من الظلم والاضطرابات، ما زالت السلطة ملتزمة بمهدفها المتمثل في إنشاء دولة فلسطين تكون مستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلها الشرعي الوحيد.

١٢ - وبعد مرور عقود كثيرة، لا يزال شعب فلسطين بشكل مأساوي عديم الجنسية ومقهورا نتيجة نكبة عام ١٩٤٨ التي كلفته دياره وأملاكه وتراثه ووطنه. ويعيش أكثر من نصف شعب فلسطين في المنفى كلاجئين، بينما يتعرض الباقي الذي يعيش في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وكثير منهم أيضا لاجئون، لانتهاكات حقوق الإنسان، ولهدر كرامتهم، وتفكك مجتمعهم.

١٣ - وإزاء الفقر والتشرد المتكرر والصراع، ما زالت تنتظر ثلاثة أجيال من الفلسطينيين، الذين تشكل حالتهم أكبر حالة لاجئين في العالم وأطولها مدة، الوفاء بحقها في العودة، فضلا عن التعويض العادل عن خسائرها ومعاناتها. ولو اختارت إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي والامتنال

٧ - وأضاف أن المهدف الرئيسي للأونروا هو القيام بصورة مباشرة بتوفير التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. وتقوم الوكالة أيضا بإدارة برنامج للتمويل الصغير، وبناء مساكن جديدة للاجئين، بالإضافة إلى استبدال تلك التي تعرضت لأضرار على يد القوات الإسرائيلية. وأثناء زيارة له لمخيمات من مخيمات اللاجئين في شمال الأردن، قال إنه شهد بأمر عينه العمل الذي تقوم به الأونروا والدور الحاسم الذي تؤديه البلدان المضيفة لجعل هذا العمل ممكنا. وأعرب عن شكره على جهود المفوض العام للأونروا وموظفيها المتفانين، وحث الجهات المانحة على مواصلة تقديم تبرعات سخية إلى الوكالة، لأن أنشطتها في كثير من الأحيان تعاني من النقص في التمويل.

٨ - وأضاف أن الأمانة العامة وزعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني باللاجئين الفلسطينيين الذي عقدته اللجنة في باريس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٩ - وقال إن اللجنة تواصل تقديم الدعم إلى عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلا عن دعمها للحل القائم على وجود دولتين الذي أيده مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة أيضا بمبادرة السلام العربية، وبخارطة الطريق، وبالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في مؤتمر أنابوليس، وناشدت جميع الأطراف تنفيذها.

١٠ - ومضى يقول إن اللجنة دأبت على حث كلا الطرفين على تكثيف المفاوضات السياسية والعمل السياسي من أجل تحسين ظروف الإسرائيليين والفلسطينيين على أرض الواقع؛ وأنتت اللجنة على الشركاء الإقليميين لإيجادهم حلولاً سياسية دعماً لعملية السلام، وشددت على أن مفاوضات الوضع الدائم المؤدية إلى تسوية سلمية طال

يهدف إلى ترسيخ وحماية المستوطنات. والهدف من الاستعمار الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة وحولها هو عرقلة قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المدينة، وفصلها ماديا عن بقية الأرض. وتم بصورة غير قانونية نقل مئات الآلاف من المستوطنين إلى المستوطنات، وإلى المواقع الاستيطانية في الإقليم، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي الأول. وتواصل أيضا إسرائيل مصادرة الأرض الفلسطينية وتدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية، بالإضافة إلى فرض نظام التصاريح ومئات من نقاط التفتيش الرامية إلى تقييد حركة الفلسطينيين، مما أدى إلى تشريد المزيد من المدنيين، وفصل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وإلى التدمير الاجتماعي - الاقتصادي لمجتمعات بأكملها. وتغير كل هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التكوين والطابع الديمغرافيين للأرض الفلسطينية المحتلة وتقضي على تواصلها وسلامتها، وتقوض بشكل خطير احتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية.

١٧ - وأضاف أن واجب المجتمع الدولي أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإرغام إسرائيل على احترام جميع التزاماتها القانونية؛ وعليه، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يدين الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والعمل بشكل متضافر على وقفها بشكل كامل وفوري. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده من أجل التصدي للعقبات الخطيرة التي تعترض تحقيق الأهداف المعلنة لعملية السلام، ألا وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛ وإنشاء دولة فلسطين، وإيجاد حل عادل لمسألة لاجئي فلسطين على نحو يتفق مع القرار ١٩٤ (د - ٣)؛ وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

لقرارات مجلس الأمن، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لكانت مأساة اللاجئين الفلسطينيين قد حُلّت على نحو عادل منذ سنوات. غير أن إسرائيل لا تزال تحرمهم من حقهم في العودة إلى وطن أجدادهم، حتى وهي تنفذ ما يسمى بقانون العودة الذي يسمح بهجرة أي يهودي من أي مكان في العالم. وترفض إسرائيل أيضا تحمّل مسؤولية مخنة اللاجئين الفلسطينيين.

١٤ - وأضاف أن الأونروا لعبت دورا حاسما في تخفيف معاناة اللاجئين من خلال توفير المساعدة الأساسية لهم، وحمايتهم في زمن الصراع والحفاظ على حقوقهم. وكرر تأكيد امتنان حكومته للمفوض العام للأونروا وموظفيها على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها، وأعرب أيضا عن تقديره للدعم الذي تقدمه إلى اللاجئين، بصورة مباشرة ومن خلال الأونروا، الحكومات المضيفة للأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والجهات المانحة.

١٥ - وقال إنه من المؤسف أن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من حقوقه الوطنية بسبب عدم احترام إسرائيل الصارخ للقانون الدولي، ويتضح ذلك من خلال ارتكابها انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وجرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك القتل والتشويه والسجن والتشريد والعقاب الجماعي فضلا عن تدمير ممتلكاتهم والهيكل الأساسية والأراضي. وتابعت إسرائيل وما زالت دون خشية من أي عقاب سياسات غير قانونية وقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وتهدف بذلك إلى الضم الفعلي لمناطق واسعة من الأراضي التي احتلتها بصورة غير قانونية منذ عام ١٩٦٧.

١٦ - وأضاف أن إسرائيل تقوم بحملة استيطان هائلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، منتهكة بذلك القانون الدولي، فبنت ووسعت المستوطنات، وشيدت الجدار الفاصل الذي

الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، في هذه الفترة العصبية التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

بيان مدير مكتب اتصال الأونروا في نيويورك

٢١ - السيد وايتلي (الأونروا): قال إن إعادة بناء مخيم لاجئي النهر البارد المدمر والواقع شمال لبنان هو أحد أكثر المشاريع طموحا التي قامت بها الأونروا في تاريخها الذي يمتد ٦٠ سنة، كما أنه سيكون لتنفيذ هذا المشروع آثار تتجاوز محنة لاجئي المخيم، وعددهم ٣٠.٠٠٠ لاجئ، فروا من المخيم أثناء القتال العنيف الذي دار في صيف عام ٢٠٠٧.

٢٢ - ووفقا للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ٦ ملايين لاجئ مما مجموعه ١٠ ملايين فلسطيني في كل أنحاء العالم، ويشكل هذا العدد من اللاجئين أكبر وأقدم مجموعة لاجئين في العالم، وقد تعرضت نسبة عالية جدا من هؤلاء للتشرد القسري. وإن ما مجموعه ٤,٥ مليون لاجئ مسجلون لدى الأونروا، وذلك تمشيا مع تعريف الوكالة للأشخاص الذين يحق لهم الحصول على خدمات الوكالة، أي هؤلاء الذين يمكن أن يشتوا أنهم كانوا مقيمين في فلسطين وهي تحت الانتداب البريطاني بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨، وفقدوا هم وأحفادهم ديارهم وسبل رزقهم.

٢٣ - أصبح معظم اللاجئين، بفضل عملهم الجاد وتعطشهم للتعليم، قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم، ولا يتم تصنيف إلا ٨ في المائة منهم على أنهم غير قادرين على ذلك ومن ثم بحاجة إلى معونة غوثية، خلافا للأسطورة المتمثلة في أن هناك احتياطا من اللاجئين الفلسطينيين الذين يتم إبقاؤهم في حالة من التبعية من أجل إغراق إسرائيل يوما ما بموجة عارمة من اللاجئين. ولقد قدم مجتمع المانحين الدولي وسلطات البلدان المضيفة للاجئين دعما ثابتا يستحق الثناء، إلا أن اللاجئين يستحقون أيضا ثناء خاصا لرغبتهم في

١٨ - وبعد مرور ٦٠ سنة على الصراع، ينبغي عدم ادخار أي جهد لوضع حد لمعاناة وخسائر كلا الشعبين. ولا تستطيع إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وإحلال السلام والاستقرار الإقليميين إلا تسوية عادلة لقضية فلسطين استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويظل الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزمين بنيل حقوقه الوطنية الشرعية من خلال عملية السلام، وعليه، فإنه يحث جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، على تعزيز العملية التي تم تجديدها في أنابوليس والفرصة التي أوجدتها مبادرة السلام العربية، ودعم المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سلمية نهائية.

١٩ - وكرر تأكيد امتنان شعبه للتضامن الدولي مع قضية فلسطين العادلة؛ وبالفعل، إن الدعم السياسي والمعنوي والمالي والإنساني الذي قدمه المجتمع الدولي كان حيويا للمحافظة على المرونة والصمود الفلسطينيين في مواجهة محنة من هذا النوع. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة التي يقع على عاتقها مسؤولية معالجة قضية فلسطين بصورة مستمرة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لها من جميع جوانبها، بما في ذلك قضية اللاجئين، تستحق تقديرا خاصا لتقديمها المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في جملة أمور عن طريق الأونروا ووكالات أخرى كثيرة. وإن جهود اللجنة، بالإضافة إلى جهود شعبة الحقوق الفلسطينية وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة، ترمي إلى توجيه النظر إلى محنة الشعب الفلسطيني وتعزيز نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وكلها أمور يجدر الإشارة إليها. وسوف تواصل القيادة الفلسطينية السعي للحصول على الدعم الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية على أمل أن تنضم فلسطين حرة ومستقلة في يوم ما إلى الأسرة الدولية.

٢٠ - الرئيس: قال إن اللجنة تعرب عن شكرها وتضامنها للسيد محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

دمار سببته سياسات الحصار القاسية والعقاب الجماعي. وتأمل الأونروا بشدة أن التهدة الأخيرة لدائرة العنف الذي يؤثر في قطاع غزة، والأجزاء المحيطة به من إسرائيل ستسمح بعكس اتجاه الدوامة المستمرة منذ شهور طويلة، واستئناف مشاريع التنمية الأساسية الكثيرة التي تم تعليقها.

٢٧ - وأضاف قائلاً إنه من المفجع أن انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام القانون الدولي الواضحة تؤكد شعور الفلسطينيين باستبعادهم من إمكانية اللجوء إلى العدالة ومن الحماية المتاحة لهم بموجب النظام الدولي، وهما أمران يعتبران أساسيين بالنسبة للأمم المتحدة. وواجب الوكالة، بوصفها الجهة المعنية باستمرار في المجتمع الدولي برفاه لاجئي فلسطين، هو الدفاع عن حقوقهم وحمايتهم وتعزيزها، والتأكد من تلبية احتياجاتهم والاستماع إلى ما لديهم من شواغل. وتحت الأونروا أصحاب المصلحة جميعهم على إشراك اللاجئين، الذين يشكلون مجتمعاً لديه مصالح راسخة في تسوية عادلة ودائمة للصراع، في محادثات السلام لأن مشاركتهم لا يمكن إلا أن تعزز شرعية النتائج وتساعد على ضمان قبولها.

٢٨ - الرئيس: قال إن التزام الأونروا الثابت تجاه لاجئي فلسطين على مر السنين جعل من الوكالة واجهة الأمم المتحدة في المنطقة.

بيانات الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة

٢٩ - السيد بينيتيز فيرسون (كوبا): قال، متحدثاً بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وقضية اللاجئين، كانت وستظل من بين القضايا ذات الأولوية بالنسبة للحركة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل حل قضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك لجنة الفلسطينيين، بطريقة سلمية وعادلة، وفقاً للقانون الدولي

تحسين أنفسهم، وإن كان هذا لا يعني التنازل عن رغبتهم في اعتراف إسرائيل والمجتمع الدولي بحقوقهم.

٢٤ - وعلى مر السنين، تطورت أنشطة الوكالة من أنشطة منظمة للإغاثة في حالات الطوارئ مكلفة بتوفير خدمات أساسية في أعقاب حربي عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧ إلى أنشطة وكالة للتنمية البشرية تعمل على توفير العمل اللائق للاجئين، والتعليم العالي، ورأس المال اللازم لبدء المشاريع، والمعالجة الطبية من الأمراض الشائعة في المجتمعات المتقدمة؛ ويعكس هذا التطور الاحتياجات المتغيرة لجماعات اللاجئين. والأونروا في الوقت الراهن تتلمس خطاها بشأن مخططات باهظة الثمن وواسعة النطاق لتحسين المخيمات؛ وتتعامل مع فقر متأصل عند الفلسطينيين ناجم عن استبعاد اجتماعي-اقتصادي وأمراض عقلية مزمنة؛ بالإضافة إلى توتر سببه الظروف المعيشية السيئة في مناطق المخيمات المكتظة باللاجئين.

٢٥ - وأضاف أن تصادف الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع ذكرى مرور ستة عقود على النكبة الفلسطينية شاهداً على الإخفاق الجماعي للمجتمع الدولي في الدفاع بشكل مجد عن كرامة الفلسطينيين، أو في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يشمل حلاً دائماً لحنة اللاجئين. وإن الآثار المرتبطة بالتشرد والنفي من أرض أجدادهم، وكفاحهم المستمر للبقاء على قيد الحياة تتجلى في الحياة اليومية، لا سيما في الضفة الغربية، حيث ما يسمى بالحاجز الفاصل، وهو غير قانوني، بالإضافة إلى أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش، والعقبات المادية التي تعرقل الحركة، تعزز كلها عند الفلسطينيين الشعور بالعجز، وعدم التحكم في مصيرهم.

٢٦ - وفي قطاع غزة يشعر كثير من الفلسطينيين بنفس الشعور المتمثل في كونهم قطعاً في لعبة سياسية أوسع، وسط

سنوات طويلة من المعاناة والأزمات التي تعرضوا لها، كما وفرت الحماية خلال فترات الصراع وحفظت حقوقهم. وتقر الحركة أيضا بالمساهمة الملحوظة التي تقدمها الحكومات المضيفة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وغيرها من البلدان العربية التي تستضيف لاجئي فلسطين، بالإضافة إلى ما يقدمه مجتمع المانحين.

٣٣ - وقال إنه يجب تمديد الولاية التي تم منحها للأونروا والتي تم الاضطلاع بها بدعم قدمه منذ أمد طويل المجتمع الدولي إلى أن يتم إيجاد حل لمسألة لاجئي فلسطين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وفي ظل الحالة المتردية في الوقت الراهن، تؤكد الحركة من جديد مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي. ومن أجل رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني، ستواصل الحركة المساهمة في التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٤ - السيد أميل (باكستان): قال، متحدثا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، إن آمال السلام في فلسطين قد تبددت بصورة متكررة على يد احتلال إسرائيل الممتد وغير القانوني للأراضي العربية، واستخدامها المفرط لأعمال الترويع والقوة. وقد أصيب العالم الإسلامي بخيبة الأمل من تحيز القوى الكبرى وعدم استعدادها لتعزيز الحلول العادلة والدائمة لعدة أزمات في الشرق الأوسط.

٣٥ - وأضاف أنه بعد مرور ستين سنة على النكبة، ما زالت قضية فلسطين غير المحلولة تشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتظل الأمة الإسلامية ملتزمة بالوقوف إلى جانب إخوانها الفلسطينيين الذين سلب وطنهم والذين كانت معاناتهم المطولة مؤلمة بصفة خاصة، كما وقفت إلى جانبهم طيلة فترة قيام الإسرائيليين بصورة

وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإن اتخذ إجراءات فورية أمر حتمي لأن الشعب الفلسطيني عانى معاناة كبيرة وانتظر العدالة والحرية مدة طويلة، ولم يؤد مرور كل هذه السنوات إلا إلى تفاقم المشكلة وتأثيرها على المنطقة وخارجها.

٣٠ - وقال إن حركة عدم الانحياز تعرب عن أسفها العميق لأن الشعب الفلسطيني، الذي تعرض أكثر من أربعين سنة للاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي، ما زال محروما من حقوق الإنسان الأساسية الخاصة به. وتحدد الحركة نداءها لإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على غزة والعقاب الجماعي المفروض على كل السكان المدنيين الفلسطينيين هناك. وأضاف أنه إذ يحيط علما بالهدنة التي تم التوصل إليها مؤخرا، يعرب عن الأمل في أن ذلك سيضع حدا لدائرة العنف التي امتدت إلى الضفة الغربية، وأنه سيتم قريبا فتح المعابر على حدود غزة لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع ومن ثم تخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

٣١ - وتكرر الحركة تأكيد قلقها إزاء تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، وتشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لجميع الأراضي العربية التي استولت عليها في عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية. وفي عدة محافل متعددة الأطراف، أدانت بلدان عدم الانحياز بشدة السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية والمتعمدة الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية وطابعها، لتسهيل ضمها بشكل فعلي.

٣٢ - وأضاف أن الأونروا كانت مصدرا حيويا من مصادر المساعدات والدعم الإنسانيين للاجئين الفلسطينيين طوال

للتصرف، بما في ذلك حق العودة وحق إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن مثل هذه السياسات الإسرائيلية غير القانونية مثل بناء الجدار الفاصل والمستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة دليل على ما للسلطة القائمة بالاحتلال من أهداف توسعية، مما يقوض جميع مبادرات السلام الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم قائم على وجود دولتين ضمن حدود آمنة وحدود ما قبل عام ١٩٦٧. والواقع أن إسرائيل رفضت هذه المبادرات، بما في ذلك مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، مما يجعل حياة الشعب الفلسطيني اليومية في الأرض المحتلة صعبة بصورة متزايدة، تدمير المنازل الفلسطينية والهياكل الأساسية، والسجن الجماعي، وتدابير العقاب الجماعي المتخذة ضد سكان غزة، وكلها تدابير ترمي إلى إركاك الشعب الفلسطيني.

٣٩ - ويتعين على إسرائيل وقف انتهاكاتها للقانون الدولي والتخلي عن مراميها التوسعية من أجل جعل التوصل إلى حل عادل ودائم في المنطقة ممكناً. ومن الضروري أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي أن يرغم إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بالإضافة إلى قبول فتوى محكمة العدل الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتحمل إسرائيل مسؤوليتها عن محنة لاجئي فلسطين من خلال اعترافها بحقهم في العودة والانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

٤٠ - وقال إن الأمم المتحدة سبّبت في الأساس المأساة الفلسطينية، ويجب عليها بالتالي أن تقوم بواجبها على نحو جدي للتكفير عن هذه المأساة وتحقيق السلام والأمن للشعب

متواصلة بيث الرعب فيهم، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية تسمح لهم بالعودة إلى وطنهم بكرامة. وإن كفاح الفلسطينيين من أجل تقرير المصير والحرية للتخلص من الاحتلال الأجنبي يتمتع أيضاً بدعم المجتمع الدولي كما يتضح ذلك في مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في دكا، ودورة المؤتمر الإسلامي الخامسة والثلاثين لوزراء الخارجية في كامبالا.

٣٦ - وأعرب عن تقديره للمساهمات الكبيرة التي قدمتها الأونروا والبلدان المضيفة على مدى عدة عقود، ويحث المجتمع الدولي على توفير مساعدة إضافية إلى لاجئي فلسطين. وإن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ يؤكدون على مركزية الحل العادل لقضية اللاجئين في عملية السلام، يطالبون بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير في دولة ذات سيادة قادرة على البقاء ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشريف.

٣٧ - السيد ولد حضرمي (المراقب عن موريتانيا): قال، متحدثاً باسم المجموعة العربية، إنه على الرغم من الوعود الكثيرة التي تم تقديمها والقرارات التي تم اعتمادها خلال السنوات الستين التي تلت سلب الشعب الفلسطيني وطنه من خلال اللجوء إلى العنف، وتعريضه للقتل الوحشي، وإرغامه على المنفى، لم يتم إيجاد حل لمحتنه. وفي حين أن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، الذي فرضته القوى الاستعمارية ذات النفوذ في المنظمة في ذلك الوقت، نص على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، لم تر دولة فلسطين النور بعد. وظل الشعب الفلسطيني، على مر السنين وأثناء مواجهته لشدائد أكبر من أي وقت مضى لا سيما منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، ملتزماً بالمحافظة على حقوقه غير القابلة

بالمستوطنات ربما يكون له تأثير سلبي على المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

٤٣ - وعلى الرغم من القرارات الدولية الكثيرة ومؤتمرات القمة التي أكدت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، لم يتم إنجاز الكثير لتعزيز ممارسة هذه الحقوق وإرغام إسرائيل على تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد. ولم تضطلع الأونروا بعد بكامل ولايتها على الرغم من أنه تم إنشاؤها بصفة أولية كهيئة مؤقتة وأصبحت هيئة دائمة على الساحة السياسية الإقليمية.

٤٤ - وأضافت أن العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، التي شأها قدرا كبيرا من الارتباك والتوتر خلال السنوات الأربعين الماضية، تعرضت لتحول أساسي منذ مبادرة الحكومة اللبنانية لعام ٢٠٠٥ الرامية إلى إصلاح هذه العلاقات على أساس احترام استقلال لبنان وسيادته وسلطته على جميع أراضيها؛ والامتثال للقوانين الثابتة؛ والمحافظة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين إلى حين عودتهم إلى فلسطين.

٤٥ - ويعيش في الوقت الراهن حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ من لاجئي فلسطين في ١٢ مخيما تديرها الأونروا بالتنسيق مع السلطات اللبنانية. وإن اشتباك عام ٢٠٠٧ بين الجيش اللبناني والمجموعة الإرهابية فتح الإسلام في مخيم النهر البارد للاجئين، وجّه نظر المجتمع الدولي إلى المخيم وكان يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار البلد. ولا يشكل نزاع النهر البارد بأي شكل من الأشكال مواجهة لبنانية - فلسطينية بل جهودا منسقة لبنانية - فلسطينية من أجل مكافحة الأعمال الإرهابية التي ترتكبها فصيلة من القتلة المجرمين. ويجري الآن بذل الجهود التعاونية من أجل إعادة بناء المخيم وإسكان اللاجئين.

الفلسطيني. وعلى الرغم من الظلم التاريخي الذي تتسم به النكبة، فإن الكفاح الوطني الشرعي الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية مكن الشعب الفلسطيني، الذي ظل حازما في تصميمه الجماعي، من المحافظة على هويته الوطنية ونيل حقوقه.

٤١ - السيدة زيادة (المراقبة عن لبنان): قالت إن الأمم المتحدة خلال السنوات الستين التي تلت النكبة الفلسطينية، اعتمدت سلسلة من القرارات التي تدين الممارسات الإسرائيلية الوحشية وجميع أشكال الاستيطان، وتحمي المركز الفريد للقدس، وتتصدى لمشكلة اللاجئين. وعلى الرغم من مرور الزمن، ما زالت المأساة تؤثر في الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة، لأن إسرائيل مصرة على فرض سياسات تستند بالفعل إلى منطق القوة الذي يتجاهل أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. والممارسات الإسرائيلية القائمة على هذه السياسات تشمل فرض الحصار على ١,٥ مليون شخص في قطاع غزة، وهذا بمثابة عقاب جماعي؛ وبناء الجدار الفاصل والمستوطنات؛ وتشريد الفلسطينيين الذين يتم حرمانهم من حقهم في متابعة تعليمهم والذين تم بصورة تعسفية نفي زعمائهم المسجونين في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحويل الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية إلى الخزنة الإسرائيلية.

٤٢ - وأعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، انتهاكا لالتزاماتها المحددة في خارطة الطريق ونتائج مؤتمر أنابوليس، قرارها مواصلة بناء ٣٠٠ ١ وحدة سكنية للمستوطنين في القدس الشرقية، مما يجعل العدد الإجمالي لهذه الوحدات في الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية ٣٠٠ ٣ وحدة. وقد ندد بهذا القرار، بوصفه انتهاكا للقانون الدولي، الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، كما وصفته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بأنه ينطوي على إشكالية، فأعربت عن قلقها من أن القرار الإسرائيلي المتعلق

٤٦ - وقالت إن حكومتها تأمل أن المجتمع الدولي سوف يساهم في مؤتمر المانحين من أجل إعادة بناء مخيم النهر البارد وسينعقد المؤتمر في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويجب إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية عادلة للصراع العربي - الإسرائيلي استنادا إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنشاء دولة فلسطينية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وكلها أمور سوف تساهم في حل الأزمات الإقليمية.

٤٧ - السيد زين الدين (ماليزيا): انضم إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز وممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وقال إنه من المأساة أن تبتهج أمة لولادة دولتها منذ ٦٠ سنة على حساب الشعب الفلسطيني، علما بأن تشريده وسلبه وطنه سبب له معاناة وكربا هائلين منذ ذلك الوقت. وقد عزز الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧ الشعور باليأس. غير أن الشعب الفلسطيني تحمل ذلك بتصميم وأمل وثقافة لم تتزعزع على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالاحتلال لكسر معنوياته. وكرر تأكيد تضامن حكومته ودعمها للشعب الفلسطيني وقضيته، وهي قضية يجب على المجتمع الدولي أن يواصل معالجتها. وعمل اللجنة أساسي في هذا الصدد.

٤٨ - وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي يمثل أطول احتلال في التاريخ الحديث لم يعد من الممكن أن يستمر؛ وبالفعل، يجب التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين على الفور إذا أريد تحقيق سلام إقليمي. ومن الأمور المثيرة للحنق أن سلب الفلسطينيين وطنهم والإساءات التي لحقت بالفلسطينيين في مجال حقوق الإنسان لم تثر على ما يبدو ضمير هؤلاء الذين عندهم الإرادة والوسائل والقوة لتخفيف معاناتهم عن طريق مساعدتهم على حل الصراع. ومما لا شك فيه أن هذه

٤٩ - وقال إن وفده الذي حضر مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ما زال يحذو الأمل أنه سيتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس تعيش جنبا إلى جنب في حالة من الأمن والسلام مع إسرائيل على الرغم من الهجوم الذي يشنه بلا هوادة نظام الاحتلال الإسرائيلي، والاختناق الاقتصادي للأرض المحتلة. وفي حين أن وقف إطلاق النار خطوة في الاتجاه السليم، إلا أنه ينبغي أن يصحبه وقف عمليات الضم الإسرائيلية للأراضي العربية وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٥٠ - وقال إن وفده يثني على الأونروا لتوفيرها المساعدة الإنسانية للاجئين فلسطين في الأرض المحتلة وفي البلدان المضيفة المجاورة، ويمدح أيضا الجهود المستمرة التي تبذلها هذه البلدان لتخفيف محنة اللاجئين.

اللاجئين سوف يعتمد ويساعد على إيجاد سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفي كل أنحاء المنطقة.

٥٤ - وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي أن يضاعف جهوده الجماعية لتحقيق رؤية وجود دولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان، وتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحق لاجئي فلسطين في العودة إلى ديارهم، على أساس القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وصيغة الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وبما أن بناء اقتصاد فلسطيني قادر على البقاء، بدعم من المجتمع الدولي، عنصر أساسي في الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم في المنطقة، فإن وفده سوف ينظم، مع حكومة جنوب أفريقيا، في جاكارتا في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ مؤتمراً وزارياً بشأن بناء قدرات فلسطين.

٥٥ - السيد محمدي (المراقب عن جامعة الدول العربية): قال إن حالة ما يزيد على ٤,٥ مليون لاجئ من لاجئي فلسطين، بعد ستين سنة من النكبة، في تدهور مستمر نتيجة للهجمات الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وإن قضية لاجئي فلسطين قضية عادلة وقانونية وإنسانية يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتحملا مسؤولية معالجتها. وكما قال المرحوم الكونت بيرنادوت، وسيط الأمم المتحدة، في تقريره المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ إلى الجمعية العامة، إن أي تسوية لقضية فلسطين لا تشمل الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم لن تكون عادلة وكاملة.

٥٦ - وإذ تم إنشاء إسرائيل على أساس قرار اتخذته الجمعية العامة، فهي ملتزمة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي ينص على أنه ينبغي السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم بالعودة في أقرب تاريخ

لاجئي فلسطين من خلال إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع، وإلا فإن الثمن السياسي والاجتماعي - الاقتصادي والنفسي الذي سيدفعه هؤلاء الأبرياء سيستمر في التصاعد. ويجب على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين أن يستطيعوا الشعور بالأمان من الهجمات والهجمات المضادة. وبما أن عملية السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت المحادثات معقودة في جو سلمي، فإن وفده يرحب بالإعلان الأخير لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وفي إسرائيل، ويأمل ألا ينهار.

٥٢ - وأضاف أن حكومته سوف تواصل تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية قائمة على وجود دولتين، وتستمر في نفس الوقت في تقديم المساعدة الإنسانية المنتظمة إلى فلسطين. وقد تعهدت بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية في المؤتمر الدولي للمانحين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وساهمت في إعادة بناء مخيم النهر البارد في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن مشاريع الصناعة من أجل السلام التي جمعت ممثلين من القطاع الخاص في تركيا وفلسطين وإسرائيل أن تخلق فرص عمل كبيرة للفلسطينيين. وختاماً، أثنى على التزام الأونروا منذ أمد طويل بتقديم المساعدة إلى لاجئي فلسطين.

٥٣ - السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا): انضم إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز وممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وأشار إلى أنه من الحيوي، بعد عقود من المعاناة والخسائر التي تكبدها الفلسطينيون، لا سيما هؤلاء الذين ظلوا لاجئين، إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوجه اهتماماً أكبر إلى مخنة لاجئي فلسطين؛ وفي هذا الصدد، فإن وفده ما زال يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة، ويعرب أيضاً عن تقديره للمساعدة الحيوية التي تقدمها الأونروا إلى لاجئي فلسطين. وإن حلاً دائماً لقضية

ذات الصلة، إذا أريد لقضية اللاجئين أن تحل. وأعادت حكومتها تأكيد تضامنها مع القضية الفلسطينية وأعربت عن دعمها المستمر لعملية السلام وجميع الجهود الدولية ذات الصلة الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة للصراع تعترف بالحق في وجود كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا، تعيشان في انسجام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ويجب أن تعترف هذه التسوية أيضا بأن الشعب الفلسطيني يجب أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير والعودة.

٦٠ - السيدة روياليس دي شامورو (المراقبة عن نيكاراغوا): انضمت إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وقالت إن الشعب الفلسطيني، بعد قيام الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وقع ضحية حملة توسعية إسرائيلية أدت إلى تشريدهم بالقوة من أرضهم، ومنعت عودتهم وصارت ممتلكاتهم. وبعد مرور ستين سنة، استمر حوالي خمسة ملايين لاجئ من لاجئي فلسطين يعيشون في المخيمات في المطالبة بحقوقهم في العودة وباستعادة ممتلكاتهم وممارسة حقوقهم التي حرّموا منها. ومع ذلك، فإن وضعهم كلاجئين لم يحل محلهم من الآلة العسكرية الإسرائيلية التي لا تعرف الكلل، والتي تشن هجمات متكررة على مخيمات اللاجئين باستخدام المدفعية الثقيلة، مما يسبب إصابات كثيرة وينتهك سيادة البلدان المضيفة، كما حدث في مذابح صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢.

٦١ - وأضافت أن إسرائيل برهنت على تجاهلها الصارخ للقانون الدولي من خلال رفضها بأي شكل من الأشكال رفع الظلم التاريخي الذي استفاد في نهاية المطاف مواطنوها منه. وإن تسوية عادلة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني شرط مسبق لإحلال السلام والأمن في المنطقة، ويجب التوصل إليه وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تنص على حق لاجئي فلسطين في العودة أو الحصول على

عملي ممكن. وبعد ستين سنة، لم يأت بعد هذا التاريخ. ولا يمكن التغاضي عن العلاقة القوية التي تربط الحقوق القانونية للاجئين فلسطين بأرضهم وتراثهم وحضارتهم. وتشمل هذه الحقوق التي يجب عدم التخلي عنها، الحق في تقرير المصير، والحق في إنشاء دولة فلسطينية على أرضهم عاصمتها القدس، والحق في الملكية الفردية، والحق في العودة، والحق في السيادة على الأرض الفلسطينية.

٥٧ - وأضاف أن حل مسألة اللاجئين سوف يلعب دورا أساسيا في إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وإيجاد سلام وأمن واستقرار في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تشكل مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات والتوسع في الأرض الفلسطينية المحتلة تهديدا لعملية السلام، وسيؤدي ذلك إلى عواقب خطيرة في المنطقة. وعليه، فالمطلوب من المجتمع الدولي أن يناشد إسرائيل وضع حد لممارساتها غير القانونية والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في مؤتمر أنابوليس وإنقاذ عملية السلام.

٥٨ - السيدة رودريغيز (المكسيك): قالت إن المساعدة التي تقدمها الأونروا إلى لاجئي فلسطين خلال السنوات ساعدت على تجنب كارثة إنسانية أكبر. وفي حين أن سلب لاجئي فلسطين وطنهم والبؤس الذي يعيشونه يشكلان مشكلة إنسانية عويصة، إلا أن هذه المشكلة مرتبطة بحالة سياسية معقدة، ومن ثم هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تسمح بالتوصل إلى حل شامل ودائم للمنطقة بأكملها. وللحالة في الأرض المحتلة التي وصفها في الآونة الأخيرة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالخطيرة تأثير سلبي على كل من عملية السلام وقضية اللاجئين.

٥٩ - وأضافت أن حكومتها تكرر التأكيد على أنه من الأساسي بالنسبة لكلا الطرفين احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن

التطبيع يمكن بدورها أن تؤدي إلى مفاوضات مكثفة بشأن القضايا المتعلقة بالوضع النهائي، بما في ذلك مسألة لاجئي فلسطين وحقوقهم غير القابلة للتصرف التي ينبغي معالجتها بشكل كامل في أية تسوية نهائية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) وغيره من القرارات ذات الصلة.

٦٥ - وإن حكومته بوصفها عضواً في لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، شاركت على نحو نشط في مؤتمر أنابوليس، وتعتزم مواصلة العمل من أجل السلام، وفقاً لجميع قرارات الشرعية الدولية، وخارطة الطريق، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية. وإذ كرر تأكيد دعم وفده للتعايش السلمي بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين تكون قادرة على البقاء ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وتكون عاصمتها القدس الشريف، أعرب عن إعجابه بالشعب الفلسطيني وتضامنه معه، لا سيما اللاجئين، كما أثني على جهود الأونروا وجميع الهيئات الأخرى المكلفة بتوفير المساعدة إلى لاجئي فلسطين.

٦٦ - السيد العلاف (المراقب عن الأردن): انضم إلى البيانات التي أدلى بها ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل جامعة الدول العربية، وقال إن وفده قد جاء من أجل تذكير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمسؤولياتهما الأخلاقية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني الذي سجلت صفحات التاريخ معاناته التي دامت ٦٠ سنة بسبب سلبه وطنه وتشريده، تلك المعاناة المنحوتة في قلوب جميع العرب. وإن حكومة الأردن بوصفها جارة فلسطين القريبة اعتمدت باستمرار على قرارات الشرعية الدولية في محاولتها تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الوطنية الكاملة داخل دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية. وتم بناء العلاقة بين الشعبين على أساس هويتهما في الإقليم بوصفه مهداً للديانات السماوية الثلاث، التي تناصر قيماً إنسانية مشتركة مثل الرحمة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الفردية

تعويضات كافية؛ وإزالة المستوطنات غير القانونية؛ وهدم الجدار الفاصل؛ والعودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإعادة القدس الشرقية وضمان عدم اللجوء إلى العدوان. وإذ أعربت عن تضامن حكومتها مع إخوتها الفلسطينيين، أشارت إلى أن الذكرى السنوية الستين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أثناء دورة الجمعية العامة الثالثة والستين مناسبة مثالية للاستجابة لدعوتهم إلى تحقيق العدل.

٦٢ - السيد شبار (المراقب عن المغرب): قال إن الجلسة الاستثنائية أتاححت للأعضاء فرصة إضافية لتأكيد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعاني من آثار سلب وطنه، والتشريد القسري، والاحتلال، ووقوعه ضحية للممارسات الإسرائيلية غير القانونية بما في ذلك القبض التعسفي على المدنيين، ومصادرة الممتلكات، وتدمير الهياكل الأساسية، والبناء المستمر للجدار الفاصل والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والهجمات البرية والجوية المكثفة على المدنيين الأبرياء. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الحالة المأساوية، التي يتعرض لها ١,٥ مليون غزوي، السياسات الإسرائيلية القائمة على العقاب الجماعي أحسن تمثيل.

٦٣ - وأضاف أن حكومته تعرب عن القلق إزاء المحاولات الإسرائيلية لتغيير الطابع الديمغرافي والتاريخي والثقافي والديني للقدس، وتناشد المجتمع الدولي اعتماد موقف حازم بشأن المحافظة على الوضع القانوني للمدينة المقدسة وتجنب التدابير الرامية إلى فرض حالة الأمر الواقع على الأرض. وإن كل هذه الإجراءات تؤجج أعمال العنف وعدم الاستقرار، بينما تتابع إسرائيل احتلالها وتوسعها، الأمر الذي يمكن أن يقوض في نهاية المطاف عملية السلام واحتمالات المصالحة الإسرائيلية - الفلسطينية.

٦٤ - وأضاف أنه لا يزال يمكن تسخير الزخم الإيجابي الذي عززه مؤتمر أنابوليس للشروع في مرحلة جديدة من

٧٠ - ونظرا للصعوبات الراهنة التي تمر بها المنطقة، يتحتم على كل عناصر المجتمع الدولي أن تعمل معا وتغتني الفرصة للتوصل إلى تسوية شاملة وإنشاء دولة فلسطين تكون قادرة على البقاء ومستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع إسرائيل.

٧١ - السيد طالب (المراقب عن الجمهورية العربية السورية): انضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأشار إلى أن أزمة فلسطين كانت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيس المنظمة. ومع ذلك، فإن إسرائيل التي تتبع شرعيتها من قرار الجمعية العامة، ترفض وضع حد لمأساة الفلسطينيين، وتتجاهل عادة الشرعية الدولية. وتواصل إسرائيل منع عودة اللاجئين إلى ديارهم، في الوقت الذي تجلب فيه جميع أنواع المستوطنين الأجانب من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المسروقة وعلى ممتلكاتهم. والواقع أن السلطة القائمة بالاحتلال لم تفوت قط فرصة لتذكير العالم بأنها تضع نفسها فوق القانون الدولي.

٧٢ - وأضاف أن حكومته ستظل ملتزمة بمساعدة لاجئي فلسطين بشق الطرق إلى أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وتتيح الجمهورية العربية السورية للاجئين فلسطين نفس الحقوق التي تتيحها لمواطنيها من حيث الرعاية الصحية المجانية، والتعليم، وإيجاد فرص العمل في القطاعين العام والخاص، كما أنها استثمرت استثمارات هائلة لكي توفر لهم الأمن والرعاية الصحية والمواد الغذائية وخدمات اجتماعية أخرى.

٧٣ - وأضاف أن قضية لاجئي فلسطين هي مسؤولية سياسية وأخلاقية وقانونية دولية، ومن ثم هناك حاجة إلى أن تواصل الأونروا الاضطلاع بولايتها إلى أن تستكملها تماما. ويجب أن توسع الأونروا أيضا قاعدة المانحين لكي تتمكن من تحسين ظروف لاجئي فلسطين، وفي الوقت نفسه تحافظ على

والجماعية والكرامة. والواقع أن هذه القيم نفسها هي التي منعت بلده من أن يكون سلبيا في شهادته لمعاناة الفلسطينيين. وبهذا الصدد، فإن سياسات حكومته تستند إلى مبادئ الالتزام بالقرارات الدولية ودعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل أرضه وحرية.

٦٧ - وأضاف أن لجنة اللاجئين إحدى أكثر القضايا أهمية في مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين، كما أنها مسألة تم الأردن بصفة مباشرة، ذلك أنه يستضيف حوالي ١,٨ مليون لاجئ من لاجئي فلسطين، أي ٤٢ في المائة من جميع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، بالإضافة إلى ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي تشرّد بسبب حرب عام ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه حكومته أصلا عجزا في ميزانيتها، وتتحمل عبئا ماليا هائلا من جراء توفيرها خدمات اجتماعية إلى اللاجئين.

٦٨ - وقال إن الأردن أكد باستمرار على أهمية تحقيق سلام دائم من خلال إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وفيما يتعلق بلاجئي عام ١٩٦٧، تناشد مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، وإعلان أوصلو للمبادئ، وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) إسرائيل بتسهيل عودتهم إلى دولة فلسطين التي من المقرر إنشاؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦٩ - وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين، ستظل للأونروا أهمية حاسمة في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بتحسين مستوى معيشة اللاجئين، وتوفير المساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية لهم. وعليه فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التبرع لأنشطة الوكالة. وترحب حكومة وشعب الأردن بحماسة الجهود التي تبذلها الأونروا كما ستواصل حكومته تقديم جميع أشكال الدعم الضرورية للوكالة.

حقوقهم غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وأثنى على التفاني والتضحيات الذاتية التي يقدمها موظفو الأونروا في الظروف الخطيرة التي يعملون فيها.

٧٤ - وقال إن الأمم المتحدة يجب أن تتدخل فوراً لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والسماح للأونروا بمواصلة تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية الطارئة إلى سكان غزة بدون أي عرقلة. ويجب أيضاً على المنظمة أن ترغم إسرائيل على تعليق هجماتها اليومية واضطهادها الصارخ للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة فهذه الأعمال هي بمثابة إرهاب. ومن الضروري أيضاً أن يقوم المجتمع المدني بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ويرتكبها المستوطنون من أجل محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

٧٥ - السيد داو (مالي): أعاد تأكيد تضامن الشعب المالي النشط مع الشعب الفلسطيني في كفاحه البطولي ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ضمن حدود معترف بها دولياً عاصمتها القدس الشريف. وتشكل المأساة الإنسانية التي يواجهها لاجئو فلسطين تحدياً لضمير كل البشرية، وتؤكد على أنه من واجب المجتمع الدولي أن يساعد على تخفيف محنتهم ودعم ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف. وفي هذا الصدد، تلعب كل من الأونروا واللجنة دوراً هاماً. وكرر تأكيد التزام حكومته الكامل بالعمل مع اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٧.